لكنهم ابتاعوا، سنة ١٩٨٨، منتجات صناعية قيمتها ٢٥٠ مليون دولار فقط[١٧].

القطاع الزراعي

تعتبر الزراعة من أهمّ العوامل الاساسية في الاقتصاد الاسرائيلي. وفي هذا القطاع، تعتمد اسرائيل على عدد كبير من الأيدي العاملة الفلسطينية. فوفقاً للتقديرات المتفاوتة، وحسب المواسم الزراعية، تبلغ نسبة العاملين الفلسطينيين في القطاع الزراعي ما بين ١٥ ـ ١٨ بالمئة. وقد ترافقت اضرابات العمال الفلسطينيين العاملين في هذا القطاع مع أشدّ الأوقات حاجة الى العمل من أجل جني المحاصيل التصديرية. ونتيجة لذلك، حصل انخفاض في منتوج البرتقال بنسبة ٥٠ بالمئة في منطقة رحوفوت، وذلك بسبب عدم قطفه. كذلك تعفّنت آلاف الأطنان من الخضار المعدّة للتصدير وللسوق المحلي في مستوطنات النقب، بسبب تغيّب العمال الفلسطينيين. وبلغ مجموع هذه الخسائر حوالى مليون ونصف المليون شيكل[١٨]. ونتيجة لذلك، أقدمت السلطات الاسرائيلية على ارسال طلبة المدارس للمساعدة في قطف محصول الحمضيات[١٩]. أمّا شركة «غريسكو» الاسرائيلية، المسؤولة عن عملية تصدير المنتجات الزراعية، فقد أفادت بأن عدم الايفاء بتسليم المنتجات قد كلفها حوالى ٦٠٠ ألف دولار حتى نيسان (ابريل) ١٩٨٨[١٩].

وتسبب اضراب العمال الفلسطينيين، أيضاً، برفع أسعار الخضروات والفواكة بنسبة ٩,٣ بالمئة، ممّا زاد في معدل التضخم العام[٢٠]. وتحدث نائب وزير الزراعة الاسرائيلية، ابراهام كاتس عوز، حول وضع الانتاج الزراعي، فقال ان الاحداث في المناطق المحتلة اضرّت، بصورة شديدة، بعدة مجالات زراعية، وخاصة بسبب انخفاض القوة الشرائية لمواطني المناطق المحتلة، ومنها مراعي الدواجن واللحوم. وأشارت معطيات ادارة الزراعة الى أنه طرأ انخفاض في ابتياع مواطني الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اللحوم الاسرائيلية بنسبة ٦٥ بالمئة من استهلاكها الاعتباري، كما طرأ انخفاض على شراء الدواجن المجمّدة والبيض ومشتقات الحليب[٢١]. وذكرت مصادر اقتصادية اسرائيلية ان فرع تربية الابقار المخصصة للحم في اسرائيل يعاني، حالياً، من أزمة خانقة، حيث أن هناك أزمة في عملية تسويق اللحوم، وهناك فائض يزيد على أربعة الاف عجل، وانه، منذ تفجّر الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، هناك انخفاض على طلب اللحوم واستهلاكها من جانب السكان العرب، الذين يعتبرون المستهلكين الأساسيين للحوم البقر. واضافة الى ذلك، فأن تجميد سعر اللحوم المستوردة يزيد في صعوبة تسويق اللحوم الطازجة في اسرائيل. ولذلك، قال مدير عام وزارة الزراعة، مائير شامير، ان وزارته ستدعم هذا الفرع بمبلغ مليوني شيكل جديد[٢٢].

قطاع البناء

تبلغ نسبة العمّال العرب، من الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، في هذا القطاع ٥٤,٨ بالمئة من مجموع العمال الفلسطينيين العاملين في اسرائيل، ويشكلون، أيضاً، ٤٠ بالمئة من اجمالي عدد عمال هذا القطاع. ونتيجة لاضراب العمال الفلسطينيين، اعتبرت الأضرار التي لحقت بهذا القطاع جسيمة، اذا ما قيست بالأضرار في القطاعات الأخرى. فالمعطيات الداخلية لشركة كور الاسرائيلية أفادت بأن نسبة الانخفاض في مبيعات مواد البناء في الشركة، بسبب غياب العمال العرب عن العمل في مشاريع مختلفة من قطاع البناء، قد راوح بين ٢٠ ـ ٣٠ بالمئة خلال شباط (فبراير) ١٩٨٨، وان مبيعات مواد البناء قد توقفت أيضاً[٢٣]. وبسبب الاضرابات وصعوبات التنقل، ارتفعت نسبة